الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

د. بشير سعدوني

أستاذ محاضر بقسم التاريخ– جامعة الجزائر 2

ملخص

عرضت القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة في العديد من دوراتها، وفي كل دورة كانت تلقى دعما سياسيا عربيا واسعا وتأثيرا فعالا على المواقف الدولية، وعزز الطرح الجزائري المطالب بتطبيق حق تقرير المصير، أحرج في نفس الوقت الفرنسيين وزاد من عزلتهم، فكان ذلك من العوامل التي زادت من دفعهم إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات لمناقشة القضية الجزائرية، مناقشة جادة، أفضت إلى استفتاء تقرير المصير وتحقيق الاستقلال 1962، ويعود الفضل في ذلك إلى الدول العربية التي كانت تحرص على عرض هذه القضية في مختلف دورات هيئة الأمم المتحدة..

الكلمات الدالة: الثورة الجزائرية، الدعم العربي، هيئة الأمم المتحدة.

Abstract

The Algerian issue was presented at the United Nations in many sessions and it found every time a large Arab political backing that has influenced effectively on the international stance and also promoted the Algerian idea towards the right to self determination. This at the same time embarrassed and increased the French's isolation which was one of the factors that compelled them to sit at the negotiating table to discuss the Algerian issue in a serious manner which led to the self determination referendum and independence.

Keywords: united nation, Algerian revolution, arab support.

Résumé

La question algérienne a été posée à l'ONU à maintes reprises et à chaque fois, elle recevait un large soutien de la part des pays arabes. Ceci a eu une incidence certaine, au plan international, sur les prises de positions par rapport au problème algérien et a contribué à l'affaiblissement et à l'isolement des positions de la France. Celle-ci a fini par céder à la revendication algérienne du droit à disposer de son destin en organisant un référendum sur l'autodétermination.

Mots- clés: la révolution Algerienne, organisme des nations unies, soutien arabe

مقدمة إذا كان معظم المسؤولين العرب لم يبدوا تحمسًا واضحًا، ودعمًا حقيقيًا للثورة الجزائرية في بدايتها الأولى، فإن ذلك يعود لاعتبارات عديدة منها:

- أنّ معظم البلدان العربية لم تنل بعد سيادتها الكاملة، والجيوش الأجنبية لا تزال رابضة على أراضيها تهدد استقلالها في أية لحظة.

- التهديد الذي أطلقته فرنسا ضدّ كل من يبدي عطفًا أو مساندة للقضية الجزائرية، باعتبارها قضية فرنسية داخلية لا يحقّ لأي كان التدخل فيها.

- جهل الكثير من العرب بواقع الجزائر وممارسات فرنسا بها، بسبب الطوق المتعدد الأوجه المضروب عليها لفصلها عن امتدادها العربي الإسلامي.

- عدم التأكد من إمكانية قدرة الشعب، ضعيف، محاصر، اعزل محدود الإمكانات المادية والبشرية من تحقيق نصر على قوة عظمى يؤازرها الحلف الأطلسي.

لكن هذا الواقع أخذ في التحول التدريجي لصالح القضية الجزائرية، وبدأ التعاطف معها، بفعل الانتصارات المتلاحقة التي اخذ الجزائريون يحققونها ميدانيًا، والانتشار الواسع للممارسات غير الإنسانية التي يقوم بها الجيش الفرنسي، وضغط الشعوب العربية على حكوماتها لدفعها للعمل لصالح الثورة الجزائرية.

وقد برز الدعم العربي جليًا، واخذ صورًا وأشكالاً متعددة وسنخصص هذه الدراسة لنتناول تطوره في المحافل الدولية، وبالتحديد في هيئة الأمم المتحدة.

1- التحضير لمناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة

من المعلوم تاريخيا أن القضية الجزائرية عرضت لأول مرة على هذه الهيئة خلال الدورة العاشرة للجمعية العامة، أي بعد عام فقط من اندلا ع الثورة، واقتصرت المناقشة على الوجه الإجرائي للمسألة، وكان الهدف من وراء ذلك مناقشة أهلية أو عدم أهلية الأمم المتحدة لبحث القضية الجزائرية، وقد حددت الجمعية في هذه الدورة أهلية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها[1] بثمانية وعشرون صوتا ضد سبعة وعشرين وامتنا ع خمسة أصوات (الذاكرة،2000، ع06). لكن هذه الهيئة عادت وأقرت يوم 25 نوفمبر 1955 تأجيل النقاش حول القضية الجزائرية إلى الدورة الحادية عشر باقتراح من ممثل الهند (الشيخ، 2002)، ومع ذلك لم تيأس الدول العربية (المملكة العربية السعودية، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، العراق) وبعض الدول الإفريقية والأسيوية، وواصلت جهودها، فعقدت ما

1- الدول التي وافقت على التسجيل: لبنان، السعودية، العراق، سوريا، اليمن، مصر، أفغانستان، الأرجنتين، بورما، روسيا البيضاء، إيران، تايلاند، أوكرانيا، ليبيريا، المكسيك، باكستان، الفلبين، بولونيا، الاتحاد السوفياتي، الاورغواي، يوغوسلافيا.
– الدول التي رفضت التسجيل: استراليا، بلجيكا، كندا، الشيلي، كولومبيا، كوبا، الدينمارك، الدومينيك، فرنسا، هايتي، هندوراس، لكسمبورغ، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، البيرو– السويد، تركيا اتحاد جنوب إفريقيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
– دول الممتنعة: الصين، سلفادور، إثيوبيا، نيوزيلندا، البرغواي.

بين 2 ماي و13 جوان 1956 سلسلة من الاجتماعات بلغت ثلاثة عشر اجتماعا في كواليس الأمم المتحدة وانتهت يوم 1 أكتوبر 1956 بتقديم طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للجمعية العامة العادية، وقبل الطلب، وسجلت القضية الجزائرية من جديد يوم 15 نوفمبر 1956 (الجنيدي خليفة وآخرون، 1986)، ودافع ممثلو الدول العربية عن القضية الجزائرية دفاعا كبيرا منهم الرئيس الحبيب بورقيبة الذي استنكر المواقف الفرنسية، ولجوء الأمم المتحدة إلى الكيل بمكيالين في القضايا الدولية، ملحا على ضرورة معالجة القضية الجزائرية بالطرق السلمية، مقدما العديد من الاقتراحات لتحقيق ذلك (المقاومة 1956، العدد3).

أما رئيس الوفد المغربي السيد أحمد بلا فريج فقد طالب بالسعي لإيجاد تسوية شاملة للمأساة الجزائرية المتعاظمة، وأوضح أن الشعب الجزائري محروم من أبسط حرياته، كحرية التعبير والاجتماعات، ومن حق الجولان في بلاده، وأكد أن "النظرية القائلة بأن الجزائر جزء من الراية الفرنسية إنما هي وهم")(المقاومة 1957، ع36). كما تلقى ممثل الأردن تعليمات من حكومة بلاده بضرورة مناصرة القضية الجزائرية أثناء عرضها على مجلس الأمن، فدافع أيضا عنها(العمري، 1959).

وقد قررت حكومة قي مولي Guy Mollet الفرنسية ألا تقاطع هذه الدورة، عكس ما حدث في الدورة السابقة، فأرسلت وفدا رفيع المستوى ليشارك في المناقشات وبتحفظ جدي قدم في بداية المناقشة تعرب فيه فرنسا عن عدم قبولها لأي نشاط أو عمل تقوم به الأمم المتحدة (الذاكرة،2000،العدد6).

ورغم تعنت الوفد الفرنسي، ورفضه الإقرار بالقضية الجزائرية، فإن الجمعية العامة تبنت مشروع قرار: يذكر أن الحالة في الجزائر أدت إلى فواجع كثيرة، وإلى خسائر جسيمة لهذا، فالجمعية تعرب عن أملها في التوصل إلى " حل سلمي وديمقراطي وعادل (الذاكرة 2000، العدد 6، ص118).

لقد عد هذا القرار وقتها انتصارا كبيرا للقضية والدبلوماسية الجزائرية، "رغم أن الوفد الفرنسي لم يشارك في الاقتراع للاحتفاظ بموقفه فيما يتعلق بالأهلية" (العمري، 1959، ص219) إذ لأول مرة منذ أكثر من قرن وثلث يقر العالم رسميا، بوجود شعب يدافع عن حقه المشروع في تقرير المصير والتحرر.

وإذا كان الفضل في ذلك يعود إلى الثورة الجزائرية، والانتصارات العسكرية التي تحققها يوميا، فإن الدعم العربي ساهم مساهمة فعالة في التعريف بهذه القضية وعدالتها. وقد تجلى الدعم العربي للثورة في هيئة الأمم المتحدة في معظم دوراتها على النحو الآتي:

2. الـدورة الثانيـة عشر (ديسمبر، 1957)

رغم مصادقة الدورة الحادية عشر على لائحة أكدت فيها على ضرورة إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية، فإن فرنسا ظلت تماطل، وتتذرع بحجج واهية، الأمر الذي دفع العرب إلى تكثيف نشاطهم الدبلوماسي للتصدي للمراوغات الفرنسية. وفي هذا الإطار وقبل بداية الدورة الثانية عشر، أي في 30 مارس 1957 وقعت كل من تونس والمغرب معاهدة في الرباط تعهدتا فيها بالسعي لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية (المقاومة 1957، العدد13).

كما قام مندوبو الدول العربية بنشاط مكثف، خلال هذه الدورة، لفضح الممارسات الفرنسية الاستعمارية في الجزائر، من هؤلاء المندوب التونسي المنجي سليم الذي تولى الرد على الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الفرنسي كريسنيان بينو Pineau Cristienوالذي وجه فيه تحذيرا للأمم المتحدة بأن لا تتدخل في قضية الجزائر التي هي قضية فرنسية داخلية، وقوله بأن وجوده في هذه الجلسة ما هو إلا مجاملة للأمم المتحدة، وليس اعترافا لها بالتدخل في الشؤون الداخلية الفرنسية (المقاومة، 1957، العدد14).

كما ألقى ممثل ليبيا في الأمم المتحدة السيد علي الحربي خطابا مطولا أمام الوفود المشاركة وصف من خلاله الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر بالحرب الاستعمارية، مكذبا ما تسميه فرنسا بـ "عمليات التهدئة" واصفا ممارساتها بأكبر الحروب الاستعمارية، وطالب فرنسا بضرورة التخلص من ثلاث اعتبارات ليست لها أي صلة بالواقع وهي:

1. اعتبار الجزائر جزءا من التراب الفرنسي.
2. إن جبهة التحرير الوطني لا تمثل الجزائر.
3. المعمرون الفرنسيون ليسوا كلهم من أصل فرنسي، ولا يمكن أن يعيشوا مطمئنين في الجزائر المستقلة (المقاومة، 1957، العدد14، ص07).

أما ممثل مصر السيد محمود فوزي فقد دافع عن القضية الجزائرية بوصفها قضية عادلة، وأشار إلى تضحيات الشعب الجزائري، وتصميمه على أن يعيش في ظل الكرامة والحرية (الأهرام، 1957،العدد 38، ص259).

كما ألقى الدكتور يوسف هيكل السفير الأردني في واشنطن، والذي مثل الأردن في هذه الدورة كلمة هاجم فيها سياسة فرنسا الإجرامية، المتبعة في الجزائر، كما انتقد بشدة وقوف، ودعم الحلف الأطلسي للمستعمر الفرنسي، وشدد على ضرورة اعتراف فرنسا والأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال (العمري، 1959).

أما السيد الأستاذ أحمد العراقي، ممثل المغرب بالأمم المتحدة، فقد بيّن بأن القضية الجزائرية لا تتطلب فقط مجرد إصلاحات، بل هي مشكل سياسي لا يمكن حله إلاّ بالاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره بنفسه (المجاهد، 1957، العدد14).

وألقى أحمد الشقيري خطابا مطولا باسم الوفود العربية والآسيوية، والإفريقية فضح فيه السياسة الفرنسية ومزاعمها المختلفة مفندا مقولة السيد "بينيو "Pineau وزير خارجية فرنسا، بأن الجزائر أرض فرنسية[1] ، مؤكدا كلامه بأدلة وبراهين، ووقائع تاريخية، آملا أن تصبح الجزائر في وقت قريب دولة مستقلة تحتل مقعدها المرموق في هذه المنظمة العالمية(الشقيري (د. ت). وبفضل هذا النشاط الذي بدا فيه التنسيق العربي واضحا صادقت الجمعية العامة بالإجماع[2] يوم 10 ديسمبر 1957 على اللائحة التالية:

"إن الجمعية العامة، بعد أن ناقشت القضية الجزائرية، وذكرّت بقرارها السابق الصادر في 15 فيفري 1957 تعبر عن قلقها لتطورات الوضع، تسجل العرض المقدم من طرف المغرب الأقصى، والرئيس التونسي لوساطتهما، وبذل مساعيهما الحميدة لحل القضية، تعبر عن رغبتها في روح التعاون الفعال بأن تبدأ المحادثات، وباستخدام وسائل أخرى ودية قصد الوصول إلى حل، يتماشى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة" (المجاهد، 1957، العدد14 ص6).

2. الـدورة الثـالثة عـشـر (سبتمبر– ديسمبر 1958)

وجهـت يوم 16 جويلية 1958 أربعة وعشرون دولة من الكتلة الآفروآسيوية منها عدة دول عـربية (لبنان، مصر، السودان، المملكة السعودية، ليبيا، الأردن، العراق، تونس)، طلبا لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة القادمة للأمـم المتحدة، مذكـرة بما سبق وأن أتخذ من قـرارات خلال الـدورة السابقة لصالح القـضية الجـزائرية،إلا أنه لم يسجل خلال هذه الفترة أي تقدم في تنفيذ القرارات المتخذة، بل بالعكس من ذلك، فإن العمليات الحربية قد تواصلت على نفس النمط، وأكثر، مسببة آلاما، وخسائر بشرية متزايدة (الشقيري (د. ت).

وهكذا نوقشت القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية، رغم أن الوفد الفرنسي لم يشارك في المناقشة (علوان، 2000)، وقامت الوفود العربية بنشاط مكثف لإقناع الوفود الأخرى للتصويت لصالح لائحة تخدم القضية الجزائرية نصت على رغبة الأمم المتحدة في بدء

1- طالما ادعت فرنسا أن قضية الجزائر مسألة داخلية، وأن فرنسا لا تتنازل عن جزء من إقليمها.
2- للمزيد من التفاصيل حول الدول المصوتة بنعم، والمصوتة بلا، والممتنعة عن التصويت، انظر المجاهد العدد14، 1957/12/15.

محادثات بين الطرفين، وباستخدام الوسائل المناسبة الأخرى للوصول إلى حل طبقا لمبادئ الأمم المتحدة، واعترافا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال (المجاهد، 1958، العدد34).

وقد تمثل النشاط العربي بالخصوص في قيام أحمد الشقيري باسم الوفود العربية باستعراض شامل لحيثيات القضية الجزائرية، مفندا المزاعم الفرنسية المستندة إلى حجة الاختصاص الداخلي التي تلجأ إليها فرنسا دائما لتعارض سلطة الأمم المتحدة، وذكر بما سبق وأن اتخذته هذه الهيئة من قرارات بشأن المشكل الجزائري، خاصة دعوتها إلى بدء مفاوضات بقصد الوصول إلى تسوية بموجب الميثاق الأممي ومبادئه (احمد الشقيريد. ت).

أما الملك سعود فقد أعرب لداج همر شولد سكرتير هيئة الأمم المتحدة، خلال لقاء جمعهما، عن مساندة العرب جميعا للقضية الجزائرية، وأكد له "أن العلاقة السياسية بين العرب وفرنسا متوقفة على حل هذه القضية حلا يعيد لأهلها العرب حريتهم واستقلالهم") (المجاهد، 1958، العدد34 ص2). ولم يكتف سعود بهذا، بل أعلن عن موقف جريء شجاع وهو "أن العرب لن يكتفوا بإرسال المساعدات المالية لإخوانهم المجاهدين الجزائريين فقط، مقترحا عليهم (أي العرب) مقاطعة فرنسا اقتصاديا حتى تستجيب للمطالب المشروعة للجزائريين") (المجاهد، 1958، العدد 34، ص2).

ودافع عبد المنعم الرفاعي، ممثل الأردن، عن القضية الجزائرية، مؤيدا ومدعما المذكرة التي تقدم بها أمحمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة الجزائرية ومندوبها في هيئة الأمم المتحدة يوم 31 نوفمبر 1958 التي استنكرت موقف فرنسا الرافض للمفاوضات، ومطالبة الهيئة الدولية بإجبار فرنسا وقف عدوانها الاستعماري في الجزائر، وذلك بالدخول في المفاوضات التي تؤدي إلى حلّ عادل للقضية الجزائرية (المجاهد، 1958، العدد34).

أما ممثلا تونس والمغرب فقد ألقيا خطابين أظهرا فيهما من جديد عدالة القضية الجزائرية، وحق الشعب الجزائري المشروع في الحرية والاستقلال، هذا الحق الذي تتنكر له فرنسا، مفندين مزاعم فرنسا التي ما انفكت تجترها بإستمرار(المجاهد، 1958، العدد34).

وقد وصفت جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني هذا الموقف بأنه تأييد مطلق للقضية الجزائرية و«خطاب قومي" لصالح القضية العربية بأسرها(المجاهد، 1958، العدد34 ص6) واعتبرت قرار الأمم المتحدة [1] نصرا ديبلوماسيا حقق ثلاثة أهداف هي:

1- للاطلاع على تفاصيل القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة في هذه الدورة، وكذا الدول المؤيدة والمعارضة والممتنعة عن التصويت انظر المجاهد عدد 29 (أكتوبر 1958).

الاعتراف بحالة الحرب في الجزائر، الاعتراف بالحكومة المؤقتة، الاعتراف بالحق في الاستقلال (Sliman Chikh,1998,425).

4. الدورة الرابعة عشر (سبتمبر – ديسمبر1959)

انعقدت هذه الدورة، بعد التصريح الذي أدلى به الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 والذي اعترف فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره (الأهرام، 1959، العدد 26)، وأيضا، اثر قيام 22 حكومة آفرو–آسيوية بتوجيه رسالة إلى مجلس الأمن يوم 10 جويلية 1959 تذكره فيها بالوضعية الخطيرة التي يعانيها الشعب الجزائري، والمتمثلة في وجود أكثر من 4000 ضحية شهريا، وتعذيب المسلحين من قبل الجيش الفرنسي، مشيرة إلى أن العمليات العسكرية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر تعد تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين. كما طالبت بالاهتمام بمصير حوالي 000 000 1 جزائري لاجئ (علوان، 2000).

وقد تجندت الوفود العربية مرة أخرى لمؤازرة القضية الجزائرية في هذه الدورة على غرار ما قامت به في الدورات السابقة حيث تبنت المشروع المقدم من طرف الباكستان والذي نصّ على أن الجمعية العامة " تدعو الطرفين اللذين يهمهما الأمر إلى فتح محادثات لضبط الشروط اللازمة لتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير في أقرب وقت ممكن، بما فيها شروط إيقاف القتال" (المجاهد، 1982، العدد1143، ص82).

بدأ النشاط العربي لإنجاح هذه الدورة منذ شهر أوت 1959 حين قام السفير الأردني في واشنطن، يوسف هيكل، برفقة سفراء تسع دول عربية (ليبيا، مصر، السعودية، المغرب، تونس، لبنان، اليمن، العراق، الأردن، الكويت) بزيارة المستر هيرتر Hairture وهو من كبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية، حيث سلموا له مذكرة أعربوا فيها عن أملهم أن تمنح الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من التأييد للقضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر للأمم المتحدة المقبلة، وعن تطلعهم لقيامها بدور فاعل وجدي في إيجاد حل للقضية الجزائرية، وقد أعرب لهم الممثل الأمريكي عن قلقه إزاء القتال الدائر في الجزائر، غير أنه لم يعدهم بشيء (جريدة فلسطين، 1959). بقي أن نشير إلى أن المجهودات العربية في هذه الدورة كانت تنفيذا لقرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المتخذ يوم 1959/09/07، والذي أوصى بإجراء "اتصالات مع كافة أعضاء الأمم المتحدة لمؤازرة قضية الجزائر العادلة في الدورة القادمة للجمعية العامة") (أرشيف جامعة الدول العربية، 1959).

وخلال المناقشة تدخل مندوبو الدول العربية، فألقى مندوب تونس السيد المنجي سليم بيانا في اللجنة السياسية أوضح فيه جسامة الخسائر في الجانبين الفرنسي والجزائري،

وقال إن الفريقين متفقان على وجوب تمتع الجزائر بحق تقرير المصير، وإجراء محادثات لوقف القتال، وإنه يجب أن تقبل فرنسا التفاوض مع أعضاء الوفد الذي عينته الحكومة الجزائرية [1]، وأكد كذلك بأنه ليس بدعا أن تتفاوض الحكومة الفرنسية مع أحمد بن بلة وصحبه، فقد سبق أن اعتقلت فرنسا المرحوم محمد الخامس ملك المغرب السابق، ثم أفرجت عنه وتفاوضت معه (محمد حسنين، 1986).

وقد أسهب ممثل تونس السيد المنجي سليم في الحديث عن القضية الجزائرية، إذ تجاوز تدخله الساعة، وبين في خطابه أن الحالة في الجزائر ما تزال خطيرة، ولا يمكن أن تحل بالحرب، مذكرا بأن الحكومة الجزائرية قبلت حكم الشعب في ضبط مستقبل الجزائر السياسي، لهذا دعا إلى توسيع نطاق المحادثات مع الوطنيين الجزائريين، لتشمل المشكلة السياسية إلى جانب مسألة وقف القتال، وفقا لما تطالب به حكومة الجزائر الحرة وأن يجرى الاستفتاء تحت رقابة دولية (المجاهد، 1959، العدد57).

أما مندوب الجمهورية العربية المتحدة، محمود فوزي، فأكّد لدى تدخله أن الجمهورية العربية المتحدة تساند الجزائريين في كفاحهم لاسترداد حريتهم وحقوقهم، وقال إنه بالرغم من القيود الأساسية التي تضمنها بيان الجنرال ديغول، فإن الحكومة الجزائرية قد أعربت عن استعدادها للدخول في مباحثات لمناقشة الشروط والضمانات اللازمة لوقف إطلاق النار، وإنه يجب آلا تضيع هذه الفرصة لتحقيق السلام(محمد حسنين، 1986).

ولم يتخلف ممثل السودان عن التدخل لمناصرة القضية الجزائرية، مذكرا بأن ديغول قد سلّم بالصيغة الدولية للقضية الجزائرية عندما اعترف بحق تقرير مصير الشعب الجزائري (المجاهد، 1959، العدد75).

أما ممثل المغرب فقال بأنه ليس في الإمكان أن يضع الشعب الجزائري أسلحته بمجرد اعتراف فرنسا بحقه في تقرير مصيره، في زيادة على المتناقضات التي يشمل عليها بيان ديغول[1]، فإن تأويلات المسؤولين الفرنسيين تتناقض تماما مع بيان 16 سبتمبر (المجاهد، 1959، العدد57).

1-أعلنت الحكومة المؤقتة يوم 20 نوفمبر 1959 عن استعدادها للدخول في المفاوضات مع الطرف الفرنسي وعينت وفدا لهذا الغرض مكونا من الوزراء الخمسة المعتقلين وهم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد خيضر، الأهرام 1959/11/21.

2- إن ديغول نفسه لم يكن مستعدا للتفاوض الحقيقي مع جبهة التحرير الوطني وهوما اعترف به حيث قال في حديث خاص مع بيار دولافونت Pierre la fonte "ليس لي أن اعترف بهذه المنظمة (يقصد جبهة التحرير الوطني) فهي تمثل قوة هامة فعلا، لكنها لا تمثل الجزائر، ولا حتى مسلمي الجزائر".

ورأى ممثل العراق في تدخله أن اتفاق الطرفين على مبدأ تقرير المصير ليس كافيا، إذ أنه ينبغي أن يتحصل الشعب الجزائري على ضمانات تخص الصيغة التي يطبق بها هذا المبدأ، ولذلك ينبغي الشروع فورا في المفاوضات بين الطرفين.

أما ممثل اليمن فرأى أنه على فرنسا أن تقبل المناقشة مع ممثلي الحكومة الجزائرية حول وسائل اختصار الفترة الانتقالية قبل الاستفتاء، مع إيجاد ضمانات لممارسة جميع الحريات أثناء هذه الفترة، وتوفير الشروط الضامنة للحرية الكاملة عند الاستفتاء (المجاهد، 1959، العدد57).

نفس الرأي، تقريبا، أبداه ممثل الأردن، عبد المنعم الرفاعي، الذي أعلن أن أي مشروع لحل القضية الجزائرية يجب أن يقوم على أسس الديمقراطية الصحيحة، والعدالة الواقعية، وأن يكون واضحا بعيدا عن الغموض، وأن حق تقرير المصير حق طبيعي، ولابد من إجراء مناقشة فعالة وحقيقية لضبط صيغ مناسبة تسبق التسوية والمتعلقة بإيقاف القتال، وإن الوفد الأردني عندما يتحدث عن قضية الجزائر، فإنه لا يتحدث عن قضية عربية فحسب، ولا عن قضية مناوئة للاستعمار، وإنما قضية تتعدى في أهميتها هذه الحدود "إنها قضية الحرية في أوسع معانيها، قضية الشجاعة والشرف والكرامة" (العمري، 1959، ص221).

ومما لا شك فيه فإن هذا الخطاب العربي الداعم للقضية الجزائرية كان له تأثيره على المواقف الدولية، حيث ازداد عدد المؤيدين والمتعاطفين مع القضية الجزائرية، وانحسر حلفاء فرنسا، لهذا حين عرضت القضية للتصويت أيدتها 38 دولة وعارضتها 26 دولة، وامتنعت 17 دولة عن التصويت أغلبها كانت تصوت لصالح فرنسا مثل الأرجنتين، اللاووس، وغيرهما، وكان ذلك نصرا للجزائر ابتهج له الوفد الجزائري في الأمم المتحدة[1] ، وأصدر بلاغا بعد نهاية المناقشة أعلن فيه أن مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أثبتت، بصفة واضحة، عدالة الموقف، ووجاهة المطالب التي أعلنتها الحكومة الجزائرية،مشيرا إلى أنه لا يمكن وقف القتال دون " اتفاق بين الطرفين بشأن شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري " (المجاهد، 1959، العدد57).

أما اللائحة المصادق عليها فقد تضمنت ما يلي: "تدعو الطرفين اللذين يهمهما الأمر إلى فتح محادثات لضبط الشروط اللازمة لتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير، في أقرب وقت ممكن، بما فيه شروط إيقاف القتال" (المجاهد، 1959، العدد57، ص6).

1- لمزيد من التفاصيل حول مجريات هذه الدورة، وأسماء الدول المؤيدة والمعارضة والممتنعة انظر المجاهد العدد57 (ديسمبر 1959).

وقد عدت هذه اللائحة نجاحا باهرا ليس للجزائريين فحسب، بل أيضا لجميع العرب، الذين بذلوا جهودا معتبرة للوصول إلى هذه النتيجة، فلأول مرة تصدر الجمعية العامة قرارا واضحا، يدعو صراحة إلى تقرير مصير الشعب الجزائري، وفي أقرب وقت، يلقى موافقة دول كبرى، كروسيا، والصين واكرانيا، وامتناع أخرى كانت مقربة جدا من فرنسا مثل اليونان وايرلندا، وفلندا وغيرها (المجاهد، 1959، العدد75)، وهو ما جعل الصحافة الغربية تشن حملة شديدة ضد فرنسا ومنها صحيفة "واشنطن بوست" التي كتبت "إن إفريقيا الشمالية تسير إلى الأمام، أحبت فرنسا أم كرهت، ورضي ساستها أم لم يرضوا، إنه يتعين علينا، نحن الأمريكيين أن يكون ذلك السير في اتجاه التعاون والصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية" (احمد بشيري، 2005، ص115).

5. الدورة الخامسة عشر(سبتمبر ـ ديسمبر 1960)

جاء انعقاد هذه الدورة بعد فشل محادثات مولان[1] (وإصرار الطرف الجزائري على إجراء محادثات حقيقية تؤدي إلى استفتاء حقيقي ونزيه، وقد تقدمت أربع وعشرون دولة افريقية–آسيوية بمشروع لائحة تنص على ضرورة إشراف الأمم المتحدة على استفتاء تقرير المصير، وحين لم تفز بأغلبية الأصوات أدخلت عليها تعديلات بحيث تم حذف الفقرة الرابعة التي تنص على إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، وأصبح نصها كالتالي: "إن الجمعية العامة، لما كان الطرفان، الجزائري والفرنسي، قد اتفقا على قبول مبدأ حق تقرير المصير تقرر".

1. حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله.
2. الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات لتنفيذ هذا الحق، على أساس احترام وحدة التراب الجزائري.
3. الجمعية العامة مسؤولة عن تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة"(المجاهد، 1959، العدد57).

وقد تحصل المشروع المعدل على الأغلبية، أي 63 صوتا ضد 27، وامتناع 8 وفود عن التصويت"(المجاهد، 1961، العدد57)، وبها سجلت القضية الجزائرية انتصارا سياسيا كبيرا بفضل التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري خلال ثورته، وكذا بفضل الدور الذي قام به

1- محادثات مولان جرت بين 25– 29 جوان 1960، وقد فشلت بسبب العراقيل التي وضعها الطرف الفرنسي ، حيث عامل المبعوثين الجزائريين ، وهما احمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحي، وكأنهما أسيرا حرب، وكانت المحادثات عبارة عن إنذارات وتهديدات فرنسية للطرف الجزائري، إضافة إلى عدم اعتراف فرنسا بمبدأ استقلال الجزائر. (أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر)، ص 550.

ممثلو الدول العربية(المدني، 1986، ص83) ومنهم جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة الذي حضر هذه الدورة وألقى كلمة خصص جزءا هاما منها للتحدث عن القضية الجزائرية، ملفتا نظر المجموعة الدولية إلى تجاهل فرنسا التام لكل النداءات الموجهة إليها لحل هذه القضية، ورغم الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومة المؤقتة الجزائرية من أجل الوصول إلى حلّ سلمي، مذكرا بتضحيات الشعب الجزائري التي فاقت المليون شهيد، وحث الهيئة الدولية للقيام بواجبها لتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره على أساس استفتاء نزيه يتم تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها(خطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر).

أما من الأردن فقد أكد في خطاب في نفس الدورة دعمه للقضية الجزائرية التي هي أهم من غيرها، مطالبا بإيجاد حل مرض للجزائريين، مذكرا بمأساة الجزائريين، مفندا حجج فرنسا لرفض حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما لام الأمم المتحدة التي تكيل بمكيالين في القضايا الدولية، مبرهنا على ذلك بموقفها من كوريا والمجر، وإهمالها قضية الجزائر التي هي أهم من غيرها، مؤكدا أنه من حق الشعب الجزائري أن يقرر مصيره (المجموعة الكاملة لخطب الملك حسين).

ونفس الامتعاض عبر عنه السيد فرحات عباس لدى تدخله في المناقشات بقوله: "ستدخل حرب الجزائر غدا أول نوفمبر 1960 سنتها السابعة... وستستمر الحرب في سبيل التحرر والاستقلال، مع كل ما تجره في ذيلها من آلام وتضحيات... وكان بالإمكان إعلان السادس عشر سبتمبر عام 1959 أن يكون أساسا لحل سلمي للصراع، وأن يكون عام 1960 سنة سلام" (الشقيري، (د. ت)، ص103).

أما الأمير الحسن، ولي عهد المغرب الذي مثل بلده في هذه الدورة فقد أضاف أنه لا يجوز للهيئة أن تسمح بمواصلة الحرب في الجزائر (المجاهد، 1960).

تناول رئيس الحكومة اللبنانية السيد صائب سلام فقد في تدخله رفض الحكومة الفرنسية إجراء الاستفتاء الحر، الذي طالبت به الحكومة المؤقتة الجزائرية، واعتبره مطلبا معقولا، وأكد أن من واجب الأمم المتحدة أن تضمن حرية الاستفتاء (المجاهد، العدد 79، 1960).

أما ممثل العراق السيد هاشم جواد فقد إنتقد بشدة مواقف الجنرال ديغول من القضية الجزائرية، وقال في تدخله أنه آن الأوان لكي تتخذ الأمم المتحدة موقفا أكثر إيجابية من المشكل الجزائري، مع ضرورة أن تضع هذه الهيئة برنامجا يساعد على تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري. (المجاهد، 1960، العدد 79). وأكد ممثل السودان في موضوع خطابه موقف الجنرال ديغول أن يعترف باستقلال الجزائر، وإلاّ فإن الجزائريين سيفرضون إرادتهم، ويجبرونه على الخروج من الجزائر مكللا بالعار) (المجاهد، 1961، العدد 105).

وهكذا نجد أن ممثلي كل الدول العربية الذين حضروا مناقشة القضية الجزائرية تنافسوا في الدفاع عنها، منتقدين بالإجتماع تجاهل فرنسا الاستجابة لحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، مصرين على ضرورة منح هذا الشعب حقه الشرعي في تقرير المصير، وفق ما تنص عليه مبادئ هيئة الأمم المتحدة، بل أنهم حمّلوا الهيئة مسؤولية ما يحدث في الجزائر، ما دامت لم تتخذ موقفا حاسما لصالح القضية الجزائرية، وظلت تكيل بمكيالين في القضايا الدولية.

كما أن هذه الأقطار عبرت بالإجماع عن رفضها قيام فرنسا بالإشراف على الاستفتاء، وأصرت على أن يجري تحت إشراف الهيئة الدولية لعدم ثقتها في فرنسا المعروفة بتزوير الانتخابات[1]. وقد حذرت جريدة المجاهد من هذا التصرف فكتبت مقالا تحت عنوان "لماذا نطالب بالضمانات في الاستفتاء" قائلة "تزييف الانتخابات بالجزائر أمر معروف" وهو من العوامل الأساسية التي دفعت الشعب الجزائري إلى حمل السلاح (المجاهد، 1959، العدد 52).

وعموما، فإن المواقف العربية المتخذة في هذه الدورة عززت موقف الوفد الجزائري، وساعدت القضية الجزائرية كثيرا، وفي نفس الوقت أحرجت فرنسا، وزادت من عزلتها الدولية (A.N. A Carton13).

6. الدورة السادسة عشر (سبتمبر 1961، فيفري 1962)

ازداد التأيد السياسي العالمي للثورة (المجاهد، 1961، العدد 105)، فاعترفت دول أخرى بالحكومة المؤقتة الجزائرية مثل: مالي، الكونغو، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، الباكستان. وهو ما أدى بالحكومة الفرنسية للدخول في المفاوضات من جديد مع الطرف الجزائري. في هذه الأجواء تقدمت دول الكتلة الإفريقية الأسيوية يوم 16 سبتمبر 1961 بلائحة جاء فيها: "إن ممثلي الدول الإفريقية الآسيوية، بعد أن عبروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر، وبعد أن لاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر عن البحث عن حل تفاوضي، سلمي، على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال فإنهم يدعون الحكومة الفرنسية، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاستئناف التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري"(المجاهد، 1961، العدد111، ص2).

1- وقد أقرت إدارتها بذلك عدة مرات منها اعترافها خلال انتخابات 1948 حيث قالت، "لم يكن الاختيار بين انتخابات حرة، وأخرى ملفقة، ولكن الخيار بين أن يزورها المصاليون أ والولاية العامة، فاخترنا الأمر الثاني" (عبد الحميد زوزو، 2000).

وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة [1] دون صعوبة تذكر، ودون أن يمتد النقاش حولها ، كما كان الشأن في الدورات السابقة، بسبب التطورات التي حدثت في الموقف الفرنسي،والخطوات الهامة التي قطعتها الثورة الجزائرية، وتفهم الكثير من الدول لحيثيات هذه القضية إضافة إلى الدور البارز، والنشاط المكثف الذي بذله أعضاء الوفود العربية قبل وأثناء انعقاد هذه الجلسة لإقناع الجميع بضرورة تأييد اللائحة والتصويت لصالحها. ومن هؤلاء أحمد الشقيري، الذي ألقى خطابا شاملا باسم الجامعة العربية استعرض فيه، كعادته، حيثيات القضية الجزائرية، مبرزا استعداد الجزائريين للتفاوض بهدف الوصول إلى حل سلمي يعيد الحق لأهله، فاضحا المراوغة الفرنسية، والعراقيل التي تضعها في طريق المفاوضات، مقترحا تدابير عملية لإنجاح المفاوضات منها:

- الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري.
- الاعتراف بوحدة الوطن الجزائري.
- الشعب الواحد لا بد له من دولة واحدة.
- احترام وقف إطلاق النار.
- إطلاق سراح الزعماء الجزائريين.
- معاملة السجناء والمعتقلين معاملة إنسانية(احمد الشقيري (د. ت)).

إن هذا الخطاب في حقيقته يعتبر ترجمة عملية لقرار جامعة الدول العربية المتخذ يوم 1961/9/19 والذي أوصى "ببذل المساعي لدى أعضاء الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول غير المنحازة والمجموعة الإفريقية الآسيوية وسائر الدول الصديقة، لاستصدار قرار من الأمم المتحدة يؤكد حق الجزائر الطبيعي المقرر في الاستقلال والسيادة، ووحدة الشعب والأراضي الجزائرية، واتخاذ الوسائل الفعالة لممارسة هذا الحق"(أرشيف جامعة الدول العربية، 1961).

أما محمد الفرا، رئيس الوفد الأردني، فقد طالب في كلمة باستئناف المفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، خاصة وأن التجارب أثبتت لفرنسا أنه لا يمكن فرض حل معين بالقوة على الشعب الجزائري، ودعاها لاتخاذ خطوة جريئة وإجراء مفاوضات شريفة مع الحكومة الجزائرية، مع مراعاة وحدة التراب الجزائري(العمري، 1959). في إشارة

1- لمزيد من التفاصيل حول مجريات هذه الدورة، والدول المؤيدة والمعارضة والممتنعة عن التصويت، انظر المجاهد عدد 111 (25 ديسمبر 1961).

منه لمناورات فرنسا، وإصرارها على فصل الصحراء عن الجزائر والاحتفاظ بها، وبالتالي تأكيد جزائرية الصحراء.

أما ممثل ليبيا السيد محي الدين فكي فألقى خطابا مطولا فضح فيه الأسلوب الهمجي الذي تمارسه فرنسا في الجزائر، والذي يتنافى ومبادئ هيئة الأمم المتحدة، مبرزا إصرار الشعب الجزائري على افتكاك حريته واستعادة سيادته مهما كان الثمن(جريدة طرابلس الغرب، 1961). نفس الدعم، وبنفس الحماس، عبرت عنه وفود بقية الدول العربية كتونس، والمغرب، ومصر، والسعودية خلال تدخلاتها أو خلال اتصالاتها.

الخلاصة

من كل ما سبق ذكره، يتبين لنا أن الخطاب العربي الرسمي، كان قويا، مؤثرا، وذا مصداقية في كواليس وأروقة هيئة الأمم المتحدة فانعكس إيجابا على قرارات هذه الهيئة الدولية، وفي عدد المؤيدين للقضية الجزائرية، إذ انخفض مناصرو فرنسا من 27 عضوا خلال الدورة العاشرة إلى 18 عضوا فقط خلال الدورة الثالثة عشر. ولعل العامل الحاسم في ذلك يكمن في أن العرب، رغم خلافاتهم العديدة، اتحدت كلمتهم حيال القضية الجزائرية، وكانوا يملكون الحجة القانونية[1] ، التي أحسنوا استخدامها، فالتفت حولهم العديد من دول العالم، خاصة الكتلة الآفروآسيوية، كما تمكنوا من إحراج مناصري فرنسا لدفعهم إلى التخلي عن تأييدها، أو على الأقل اتخاذ موقف الحياد عند التصويت على القرارات المتعلقة بالقضية الجزائرية، وكمثال على ذلك امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت عن القرار الآفرو–آسيوي في اجتماع الدورة الثالثة عشر في 13 ديسمبر 1958(علوان، 2000). وهو ما بدا مفاجئا للجميع، ودفع المؤيدين لفرنسا إلى تغيير موقفهم مستقبلا.

فضلا عن ذلك فقد فتح العرب العديد من الجبهات العالمية للتأثير في قرارات الهيئة الأممية ومن ذلك اشتراكهم في العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية، شارحين الواقع الجزائري، وفاضحين السياسة الفرنسية، في مؤتمر باندونغ 1955، وأكرا 1958، ومنروفيا 1959)(علوان، 2000) وغيرها التي كانت كلها منابر سياسية هامة تبارى فيها الفرنسيون، أو حلفاؤهم مع العرب لتوجيه قراراتها لخدمة أهدافهم.هذا إلى جانب أن

1-في هذا المعنى قال الملك الأردني حسين لوفد جبهة التحرير الوطني خلال زيارته له "نحن في خلاف مع بعض الأشقاء العرب، لكننا نلتقي عند النقطة المقدسة، نلتقي ونتعاون عند قضية الجزائر" المدني، مرجع سابق، 433

الموقف الفرنسي كان ضعيفا، مترددا، يفتقد إلى السند الشرعي في دعواه، وكان يتهرب من المواجهة السياسية، ويلجأ أحيانا إلى أسلوب الكرسي الشاغر مما أربك مناصريه، إضافة إلى أن فرنسا خلقت توترا في علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من البلدان، خاصة تونس، والمغرب، وبلدان عربية أخرى، فصّب كل ذلك في صالح القضية الجزائرية.

المراجع

1. بشيري احمد، 2005. الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة، الجزائر.
2. المدني احمد توفيق، 1982. حياة كفاح، مع ركب الثورة، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
3. الشقيري احمد، (د. ت). قضية الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت .
4. جريدة الأهرام 21 / 11 / 1959 القاهرة، مصر.
5. أرشيف جامعة الدول العربية، 1959. الدورة العادية 32، قرار 1602.
6. أرشيف جامعة الدول العربية العدد 1961 ليوم 24 / 12 / 1961 ليبيا.
7. العمري احمد سويكم، 1959. أصول العلاقات السياسية العدد د. م. ط القاهرة .
8. جريدة طرابلس الغرب، 1961. ليوم 24 / 12 / 1961 ليبيا.
9. جريدة فلسطين، القدس، 1959.
10. خليفة الجنيدي وآخرون، 1986. حوار حول الثورة الجزائرية، ج 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.
11. زوزوعبد الحميد، 2000. الأصول السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة نوفمبر 1954، جريدة اليوم، الجزائر.
12. المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، 1957. أعداد 7–14، وزارة الإعلام والثقافة الجزائر.
13. المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، 1958. أعداد 27–33–34، وزارة الإعلام والثقافة الجزائر.
14. المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، 1959. أعداد 35–57–59–75 وزارة الإعلام والثقافة الجزائر
15. المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، 1961. أعداد 108–111، وزارة الإعلام والثقافة الجزائر.

16. المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، 1982. عدد 1143، وزارة الإعلام والثقافة الجزائر.

17. برغام محمد، 1987. الإجماع العربي حول الثورة الجزائرية، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، عدد 7 الجزائر.

18. حسنين محمد، 1986 الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

19. مركز دراسات الوحدة العربية المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ج 3.

20. علوان محمد، 2000. الجزائر إمام الأمم المتحدة،/ مجلة الذاكرة، عدد 06 الجزائر.

21. هارون محمد العيد، 1982. القضية الجزائرية في المحافل الدولية، المجاهد عدد 1143، الجزائر.

22. المقاومة الجزائرية لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، 1957. أعداد 06–14، وزارة الإعلام والثقافة الجزائر.

23. المملكة الأردنية، وزارة الإعلام، 1985. خطاب جلالة الملك حسين بن طلال يوم 03 / 10 / 1960.

24. A.N.A. Carton n° 2, dossier n° 114. Documents relatifs au débat sur la question algérienne a L'O.N.U 14ème. 15ème. Et 16ème sessions de L'assemblée générale de L'O.N.U 1959-1960.

25. Hubert, Beuve m'ery, 1974. Onze ans de regne 1958-1969 Flammarion. Paris.

26. Slimane Chikh, 1998. L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, édition Casbah, Alger.